السلجماسي وكتابه
المنزع البديع في تجنيس
أساليب البديع

أ.د عبد القادر هني
قسم اللغة العربية جامعة الجزائر 2

إن المصادر القديمة لا تقدم لنا معلومات وافية مستفيضة عن صاحب «المنزع» أبي القاسم السجلماسي، على الرغم من أن مؤلفه هذا يُعد من المصنفات النقدية القيمة التي تزهو بها المكتبة العربية عامة والمغربية خاصة. فمازلنا إلى اليوم نجهل كثيرًا من تفاصيل حياته، بما في ذلك تاريخ ميلاده ووفاته. كما أننا لا نعرف شيئًا ذا بال عن شيوخه الذين تلقى عنهم علمه الغزير ولا عن التلاميذ الذين أخذوا عنه. لكن ثمة قرائن يمكنها أن تسعفنا في إلقاء بعض الضوء على الرجل، من ذلك فراغه سنة 704هـ من تأليف كتابه «المنزع» الذي أنجزه إملاءً. إن هذه الحقيقة تومئ إلى أنه كان في هذه الأثناء يتولى التدريس في علوم البلاغة. وتدل أيضا على أن قدمه كانت قد رسخت وقتئذٍ في هذه العلوم وما اتصل بها، وأنه كان في هذا المضمار من أعلام عصره، عصر الدولة المرينية التي عرف أغلب حكامها بتشجيع العلوم ورعاية العلماء وإكرامهم، وبالسهر على تطوير التعليم والارتقاء به وتحديد طرقه ومناهجه، فقد قال أبن مرزوق يتحدث عن

أبي الحسن المريني واهتمامه باستقدام العلماء ورعايتهم رعاية فائقة، ليتفرغوا لنشر العلم وإذاعته في مملكته:« فكان رضي الله عنه أبَرَّ الناس بأهل العلم وأعرفهم بقدرهم. استخلصهم لنفسه وجمعهم من سائر بلاده في حضرته. إذا سمع بمن له رسوخ قدم في العلم أقدمه على حضرته وجعله من خواص أهل مجلسه، وأجرى عليهم الجرايات التي تكفيهم حضرًا وسفرًا، فاجتمع بحضرته أعلام ثم ضمَّ إليهم من كان بتلمسان وأحوازها حين استيلائه عليها. ثم استمر هذا العمل في دخوله بلاد إفريقية»(1)

وبعد أن ذكر ابن مرزوق الأعداد الكبيرة من المدارس التي أنشأتها الدولة المرينية في الأحواز التي كانت تحت حماها، بعد أن لم يكن ذلك معروفًا في المغرب، على حد قوله، قَدَّم لنا صورة أخرى عن الاهتمام بهذه المدارس فقال:«... وكلها قد اشتمل على المباني العجيبة والصنائع الغريبة والمصانع العديدة والاحتفال بالبناء والنقش والجص والفرش على اختلاف أنواعه والزليجي البديع والرخام المجزع والخشب المحكم النقش والمياه النميرة مع ما ينضم إلى ذلك من الأحباس التي تقام بها ويحفظ الوضع مما يصلح به ويبنى ويجرى في المرتبات على الطلبة والعونة والقيم والبواب والمؤذن والإمام والناظر والشهود والخدم ويوفر من ذلك، وهذا يرشدك إلى قدر ما يحتاج إليه في كل مدرسة من هذه المدارس، هذا مع ما حبس في جلها من أعلاق الكتب النفيسة والمصنفات المفيدة، فلا جرم كثر بسبب ذلك طلبة العلم وعدد أهله وثواب المعلم والمتعلم في ميزان حسناته بَلَّغه الله ذلك، وغاية ما يحفظ لملك من الملوك في المشرق مدرسة واحدة أو ما يقرب منها، فكم من شخص أجرى عليه الرزق إلى انقضاء عمارتها»(2).

إن هذه السياسة التعليمية التي انتهجها المرينيون سمحت بتحقيق انطلاقة ثقافية جديدة في ربوع دولتهم، فانتعشت الحركة العلمية أيما انتعاش، فعرف المغرب المريني أعلامًا في مختلف العلوم، من فلسفة وطب وهندسة ورياضيات وفلك وغيرها، مثل محمد بن إبراهيم التلمساني (ت757هـ) المُجْمَعِ على إمامته في فنون المعقول وابن الصباغ المكناسي الذي كان مبرزًا في المنقول المعقول، وابن البناء الذي ظفر في هذا العهد بلقب « شيخ المعقول والمنقول»، وغير هؤلاء من العلماء الذين زخر بهم العصر المريني ممن عاصروا السلجماسي الذي تبين الإشارة السابقة أن محصوله العلمي قد بلغ مع أواخر القرن السابع على أقل تقدير درجة أهلته لأَنْ يتصدر حلقات التدريس ويقبل عليه الناس للأخذ. ونظرة في الحياة العلمية في عهد بني مرين الذين رعوا العلم والعلماء رعاية طيبة، يمكنها أن تقدم لنا فكرة عن المناخ الثقافي والجوّ العلمي المختلف المنازع والاتجاهات الذي شبَّ السجلماسي في أحضانه وغرف من ينابيعه، فقد زخرت البيئة العلمية لهذا العهد في المغرب بالمنقول والمعقول من المعارف، فزيادة على العلوم الدينية واللغوية والأدبية، برز الاهتمام بالطب والفلك والرياضيات والفلسفة والمنطق...الخ، فظهرت في هذه الميادين شخصيات علمية فذة ذكرنا بعضها في مَا تقدم. بيد أن انفتاح البيئة الثقافية على ما يُسمى بعلوم الأوائل في عصر السجلماسي، لا يدل على أن هذه المعارف قد حظيت بالإقبال نفسه الذي حظيت به المعارف التقليدية، كاللغة والنحو والبلاغة وما إليها، بالإضافة إلى العلوم الدينية، فهناك قرائن تبيّن أنه على الرغم مما عرفه المنطق والفلسفة من عناية من بعض المغاربة في عصر المريني، فإنهما لم يستطيعا أن ينافسا المعارف التقليدية من

حيث اهتمام الناس بها. فإذا أمعنا النظر فيما بلغنا من أخبار عن الحياة الثقافية المغربية في هذه الحقبة، فإنه يلفت انْتِبَاهَنَا إقبال الناس إقبالاً شديدًا على الاتجاه العربي الصرف في المؤلفات الأدبية والنقدية والبلاغية التي طبعها أصحابها بطابع عقلي لم تألفه الساحة الفكرية بالمغرب في مثل هدا اللون من الدراسات، فلم تحظ، لذلك، باهتمام الناس وعنايتهم ولم يقبلوا عليها إقبالهم على الأنماط المألوفة من المصنفات، فظلت مهجورة لا تكاد تجد من يلتفت إليها أو يُعنى بها، من هنا نفهم كما قال الأستاذ علال الغازي لماذا اشتهر حازم القرطاجني بمقصورته أكثر مما اشتهر به» منهاجه» الذي نحى فيه نحواً أرسطيا في معالجة المسائل التي تعرض لها في هذا الكتاب (3) . كما أن ابن البناء الذي ذكرناه بين أعلام هذا العصر اشتهر بما كتبه في الحساب والتصوف والفلك أكثر مما اشتهر بمؤلفه النقدي «الروض» الذي سلك فيه طريق المنطق والفلسفة في تناول القضايا النقدية (4).

لذلك، لا نستبعد أن تكون قلة المعلومات عن السجلماسي ومنزعه ذات علاقة بالموقف العام الذي كان، يومئذٍ، ما يزال يتبنى العزوف عن النزعة العقلية في التفكير، وإن كان حرج الخوض في الفلسفة والمنطق قد ارتفع في هذا العصر، بعد أن كان المشتغلون بهما في بعض الفترات من التاريخ الثقافي للمغرب الإسلامي يعانون غير قليل من التضييق الذي بلغ أحيانا حَدَّ المنع والحظر وملاحقة الخائضين فيهما ونسبتهم إلى الكفر والإلحاد والإجهاز على مصنفاتهم بالإتلاف والإحراق صوناً للرعية – في تقدير ولاة الأمور ومستشاريهم- من الزيغ عن جادة الحق بإخضاع المسائل الاعتقادية التي يجب التسليم بها تسليما قبليا للجدل العقلي.

إزاء الصمت الذي طبع المصادر المغربية القديمة فيما يتعلق بالسجلماسي، يبقى « المنزع « المصدر الوحيد الذي يمكن الاعتماد عليه في تقديم معلومات أخرى عن هذا الرجل الذي ظلمه عصره وأجحف تلاميذه في حقه بسكوتهم عن ذكره وعن الإشادة بعلمه الذي لم يقتصر- كما يبدوا من مصنفه الوحيد (المنزع) على لونٍ واحدٍ من المعارف، إنما جمع إلى التبحر في علوم العربية، من لغةٍ ونحوٍ وبلاغةٍ وعروضٍ وأدب، المشاركة « في القضايا الدينية ذات الصبغة الفكرية العميقة» (5)، والتَّمثُّل الواعي للفكر الفلسفي الهليني والإسلامي، وهو ما جعله كما يقول محقق « المنزع» قوي الدراية والرواية، متكامل التكوين في كل ما يورد من نصوص وآراء مناقشا ومحللا، وما يطرحه من قضايا مهما كان مصدرها أو مكانة صاحبها، يتناول كلَّ ذلك بعمق فكري وبأستاذية تتجلى في المناقشة العلمية الهادئة والموضوعية في إصدار الأحكام(6) .

إن « منزع البديع» في الحقيقة شاهد صدق على ثقافة السجلماسي المتعددة المشارب وعلى عمقه الفكري وحسن تمثله لما وصلت إليه يده من مصنفات فكرية يونانية إسلامية، مثل كتاب « الخطابة» و«الشعر» و«المنطق» لأرسطو، ورسائل الإسكندر الأفروديسي ومؤلفات الفارابي وابن سينا، فتجلت آثارذلك كله في كتابه منهجًا وأسلوبًا ومصطلحًا، وذلك بعد أن هضمها واستوعبها استعابًا واعيا احتفظ فيه بأصالته وشخصيته المتميزة عن شخصيات أولئك الذين قرأ لهم واهتم بأفكارهم. وهذا الاستقلال في الشخصية يبدو لقارئ «المنزع» منذ مقدمة الكتاب، فهو «لم يقدم كتابه لأمير أو وزير تبعاً لسنة بعض المؤلفين، وإنما قدمه للعلم والأدب، هدفه خدمة الدرس النقدي والبلاغي من زاويته الخاصة التي رأى

فيها عجز النقاد عن بلوغها، فدخل موضوعه دون شعور بأدنى تبعية لغير شخصيته والأمانة العلمية التي هيمنت على منزعه كلها، سواء في منهجه أم أسلوبه الفلسفي والأدبي أم في المضمون النقدي والبلاغي»(7).

وتجلى أثر التنوع الذي ألمعنا إليه في ثقافة السجلماسي واضحاً في مضمون كتابه وفي لغته ومنهجه، كما ذكرنا في ما تقدم، ولا بأس أن نعود إلى توكيد ذلك بقول الأستاذ علال الغازي يتحدث عن السجلماسي: تناول موضوع دراسته «من خلال مصطلحات وقياسات منطقية صارمة وتحليلات فلسفية على غرار ما نجده عند المختصين، مع مسحة أدبية ومنهج علمي يخضع للتصميم الجيد الذي وضعه لكتابه، وما حاد عنه في كل مراحله، كل ذلك في انسجام عضوي واتحاد منهجي بالثقافة النقدية والبلاغة العربية وفي تخطيط ذكي ينطلق من الكليات بوصفها أجناسًا عالية قسم إليها مباحث منزعه، تتفرع عنها تنازليا وفي حذرعلمي تقسيمات يعطيها التوزيع الطبيعي لتلك الكليات، ونظام المقارنة بين النقد والبلاغة عند العرب وما يماثلها وينسجم معها في الفكر اليوناني، بعد أن وظف منطقه وفلسفته في قضاياه النقدية والبلاغية، وكل ذلك يتم عنده من خلال محورين: التحديد النظري للقضية ثم التطبيق من التراث الأدبي العربي».(8)

هكذا فإن التقاء التراث الأدبي العربي بمختلف مكوناته مع العنصر الفلسفي والمنطقي المستمد من الفلسفتين اليونانية والإسلامية في شخص السجلماسي مكنه من أن يسدي للنقد والبلاغة العربيين خدمة جليلة من الناحيتين التنظيرية والتطبيقية، كما ساعده ذلك على إثراء

الدرس النقدي والبلاغي بمصطلحات جديدة لم تعرف عند سابقيه بمن فيهم أولئك الذين اتصلوا بالفكر الفلسفي اليوناني.

إن العودة إلى «المنزع» تكشف لنا أيضا كيف أن السلجماسي تعامل مع مادته باقتدارٍ وتَمَكُّنٍ، ففي جولاته مع أرسطو تراه يناقشه بوعي وفهم عميق للمسائل وموضوع الخلاف، وكل ذلك بموضوعية وروح علمية عالية، من ذلك تعقيبه التالي على أرسطو أثناء حديثه عن الجنس الخامس من أجناس البديع كما تصورها: «...ولما تقرر أيضا في النوع الأول وهو المدعو (الكم) من هذا الجنس أيضا من كتاب المقولات أن منه ما قوامه من أجزاء فيه لها وضع بعضها عند بعض ما قوامه من أجزاء ليس لها وضع بعضها عند بعض وتقرر أن الألفاظ والأقاويل هي من هذا النوع الثاني، أعني ما قوامه من أجزاء فيه ليس لها وضع بعضها عند بعض، لزم في ذلك شك ورأي بديع من لما في ظاهر الأمر من مخالفة أرسطو وذلك أن تقول: إن القول وحرفته ينقضي بتقضي الأنات، إذا كانت الحروف غير مقيمة، وإنما يقع كل حرف من القول وقد تقضت الحروف المتقدمة، فكيف يحصل القول قولا من أجزاء ليست موجودة، فضلا عن أن يكون دالاً وكيف يكون دالاً، فضلاً عن أن يكون لها الوضع، وإذ ذلك كذلك فالقول بالوضع رأي خطأ وبديع... الخ» (9).

ولم تختف شخصيته أيضا بين أساطين النحو العربي كسيبويه وابن جني وغيرهما، حين كان يقوده سياق الكلام في الكتاب إلى مناقشة بعض الإشكالات النحوية، فقد قال في كلامه عن «الحذف المقابلي» : وقوم يزعمون أن سيبويه يزعم أن قوله عزَّ وجلَّ: «ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق بما لا يسمع إلا دعاءًا» (البقرة: 171) من نوع الحذف المقابلي،

وذلك أنه قال في باب ترجمته: (هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعني، لاتساعهم في الكلام والإيجازوالاختصار) ومثله في الاتساع: « ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق بما لا يسمع إلا دعاء ونداءا» فلم يشبهوا بالناعق وإنما شبهوا بالمنعوق به الذي لا يسمع، ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز، لعلم المخاطب بالمعنى، فهذا قوله وليس فيه ما يقع على أن الآية في هذا النوع إلا في أحد أجزاء القول، فإنه اكتفى من الأول بالثلث فقط للنسبة بينهما وذلك أنه اكتفى بـ(الذي ينعق) وهو الثلث المشبه به من المشبه، وهو الكناية المضاف إليها في قوله (ومثلكم) وهو الأول، واقترن إلى هذا الجزئي في هذه المادة التشبيه المركب والمقابلة على ما ستقف عليه فيما يرد من الكتاب بحول الله تعالى، وهذا هو الذي غلط من وضعه في هذا النوع، وإنما هو في نوع الاكتفاء للارتباط العاطفي على ما سلف من قولنا» (10).

ونلمس لديه هذه الأصالة والبعد عن اجترار آراء الآخرين اجترارًا يلغي ذاته، عندما يتعرض لبعض القضايا العروضية أيضا، ففي أثناء كلامه على «التفسير»، ينبه على وهم وقع فيه سيبويه حين عدَّ بيتين من الرجز بيتًا واحدًا جاء شطره الثاني تفسيرًا لأوله، قال السجلماسي: « فأما ما أنشده سيبويه من قوله:

خوَّ على مستويات خمس كزة وثفنات مُلس

فإنه ليس مما ورد في بيت واحد، لأنهما ليسا بيتاً واحدًا مصرَّعاً ولكنهما بيتان من مشطور الرجز»(11).

وإذا أنعمت النظر في الشواهد التي ساقها في كتابه، دَلَّك اختياره الجيد لها على رقي ذوقه وعلى حسه الفني الدقيق، نقول هذا على الرغم

من أن عددًا من شواهده وردت في المصنفات النقدية والبلاغية قبله، لكن العودة إليها ليست من قبيل الاجترار لنماذج جاهزة، لأنك تلحظ روابط حميمية بين الأمثلة الشعرية والنثرية التي يسوقها ويخضعها للتحليل، وبين السياق النظري للكلام الذي ترد فيه، ثم إنه من ناحية أخرى انفراد بإيراد شواهد اختارها بذوقه الخاص من التراث الأدبي في المغرب والأندلس، وردَّ أخرى رأي أنها لا تفي بالغرض في توضيح المسائل التي تناولها مجمل القول، إن السجلماسي كان صاحب ثقافة موسوعية جمع فيها بين التراث العربي واليوناني، وكان إلى ذلك أديبا وناقدا متمكنا يتميز ببصيرة نافذة وحس فني رفيع، مما أضفى على نقده مسحة جمالية نفت عنه جفاف الفكر الفلسفي الخالص.

أما «المنزع» نفسه فإن عنوانه المسجوع قد يوحي لأول وهلة أن صاحبه لا يختلف في نظرته إلى البديع عن المتأخرين الذين تكلفوا تكلفا شديدا في تقسيمه وتفريعه أضربا شتى من التفريع، حتى انتهوا بالكتابة الأدبية نفسها إلى شكلية مقيتة فَقَدَتْ معها ماءها وطلاوتها. فمجيء عنوان الكتاب مسجوعًا صنيع كثير من عناوين المصنفات المتأخرة، بالإضافة إلى التطور السلبي الذي عرفه فن البديع نفسه من حيث قيمته الجمالية والأدبية، كل ذلك كان له أثره في الحكم على مضمون «المنزع»، قبل معاناة قراءته حكما قريبا من الأحكام التي قيَّمت تلك الكتب التي أفرغ فيها مصنفوها جهودهم في تصيد محسنات البديع دون أن يولوا مضمون العبارة ما يستحقه من الاهتمام، اعتقاداً منهم أن أدبية النص وقيمته الفنية تتحقق بمقدار ما يحشدونه فيه من أصناف المحسنات.

لكننا حين نشرع في قراءة «المنزع»، وبالأخص حين نتوغل في فصوله الداخلية، فإننا نكتشف توًّا أننا إزاء تصور مخالف لما كان سائداً عن البديع، فصاحبه لا يهدف إلى إحصاء ألوان هذا الفن وفروعه كما صنع أولئك الذين صنفوا في هذا «العلم» منذ أن فتح عبد الله بن المعتز (ت296هـ) البحث المفصل في هذا الموضوع بكتابه « البديع» في القرن الثالث وإن كان ابن المعتزلم يفصل يومئذٍ البديع عن علمي البيان والمعاني كما سيحدث بعده، فإخضاع التمييز بين هذه العلوم لصرامة المنطق لم يحصل إلا بعد ذلك، فالدارسون ينسبون المبالغة في الفصل بين هذه الفنون إلى السكاكي (ت626هـ) في القرن السابع، غير أنه لابد من التنبيه إلى أن السكاكي نفسه لم يفرد البديع باباً خاصاً، إنما قسَّم مفتاحه على ثلاثة أقسام، الأول في علم الصرف والثاني في علم النحو والثالث في علمي المعاني والبيان وملحقاتهما من البلاغة والفصاحة والمحسنات البديعية واللفظية والمعنوية، وإلحاقه البديع بعلمي المعاني والبيان، يعني أنه لم ينظر إليه بوصفه علمًا مستقلاً قائما برأسه «وإلا لكان عليه أن يعامله معاملة علمي المعاني والبيان وأن يعطيه من العناية ما أعطاه لهما»(12)، سوى إن هذا لا ينفي بطبيعة الحال أن تميزه بين المحسنات المعنوية واللفظية في أثناء كلامه على البديع في القسم الثالث من كتابه، قد فتح الطريق لمن جاء بعده ليتناول البديع مستقلا عن علمي المعاني والبيان، بعد أن المتقدمون في حديثهم عن المحسنات البديعية، لا يفصلون حتى بين المعنوي واللفظي منها، لذلك نقول: إن عمل السكاكي كان خطوة نحو تميز علم المعاني بشخصيته المستقلة عند شراح المفتاح وعند الذين أفردوا للبديع أبوابًا أو مصنفات خاصة، كما هي الحال عند بدرالدين بن

مالك (ت686هـ) صاحب المفتاح في علوم المعاني والبيان والبديع، الذي لا يعدُو أن يكون تلخيصًا لمؤلف السكاكي «مفتاح العلوم»، ومثلما هو الأمر عند الخطيب القزويني في تلخيصه.

وإذا كنا نلاحظ عند بعض البلاغيين المتأخرين ميلاً إلى عدم إفراد البديع عن البيان والمعاني، صنيع ابن الأثير (ت637هـ) الذي «لم ينظر إلى المحسنات البديعية كعلم قائم بذاته كما فعلته مدرسة عبد القاهر الجرجاني والزمخشري والسكاكي ومن لفَّ لفَّهُم، وبالتالي لم يدرسها دراسة منفصلة عن البيان، وإنما نراه يتوسع في مفهوم علم البيان بحيث يشمل مباحث علم المعاني والبديع مجاريًا في ذلك مدرسة الجاحظ التي تعتبر كلمة البيان مرادفة لكلمة البلاغة» (13)، فإن التراجع عن الاستقلال الذي عرفه البديع كان في «المنزع» أعمق مما نراه في « المثل السائر» لابن الأثير وفي غيره، ففيه، أي في المنزع، تقف «على إطلاق يحترس من حيث المنهج للتفريق بين (علم البيان) في إطلاقه العام أيضا وبين (صناعة البديع في مفهومه الجديد بعد إعطائها المفهوم العام الذي يحتمل دلالة البلاغة والنقد، كما نرى ذلك انطلاقا في منهاج حازم وتركيزًا على (منزع) السجلماسي الذي وضع المصطلح في إطار التجنيس وعالجه من خلال محورين رئيسين: التنظير الفلسفي المنطقي، وبالطبع ماعرفه النقد والبلاغة العربية من تطور، والتطبيق العلمي» (14).

إن التمرد على المفهوم الذي كان سائدًا للبديع واضح في المنزع، نلاحظه كما يقول الأستاذ علال الغازي في منهاجه وأسلوبه وفي القضايا التي تناولها، ولعل في هذه الفقرة التي نقتطفها من مقدمة المؤلف والتي يحدد فيها موضوع كتابه ما يؤكد بوضوح الفكرة التي ذهبنا إليها، فقد قال

السجلماسي في الموضع الذي أشرنا إليه: «... وبعد فقصدنا في هذا الكتاب الملقب بالمنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، إحصاء قوانين أساليب النظوم التي تشتمل عليها الصناعة الموضوعة لعم البيان وأساليب البديع وتجنيسها في التصنيف وترتيب أجزاء الصناعة في التأليف على جهة الجنس والنوع وتمهيد الأصل من ذلك الفرع وتحرير تلك القوانين الكلية وتجريدها من المواد الجزئية... إن هذه الصناعة الملقبة بعلم البيان وصنعة البلاغة والبديع مشتملة على عشرة أجناس عالية وهي الإيجاز والتخييل والإشارة والمبالغة والوصف والمظاهرة والتوضيح والاتساع والإنشاء والتكرير» (15).

إن مضمون هذه الفقرة التي تحدد موضوع الكتاب وعدد مباحثه والمنهج المتبع في معالجتها، يكشف لنا كيف ابتعد المنزع ابتعادًا واضحاً عما كان مألوفًا في أغلب المصنفات المتأخرة في البلاغة، فمباحثه نفسها إذا وازنا بينها وبين ما كانت تتناوله المؤلفات البلاغية عند المتأخرين، فإننا نلحظ بينها فروقا كبيرة تتمثل أولاً في العزوف عن المبالغة في التفريع والتقسيم، ثم إنها تعيد للبلاغة وحدتها التي فقدتها مع الفصل الصارم بين علومها، بالإضافة إلى ما نلمسه من فروق في المنهج المتبع في الدراسة وفي المصطلحات وما تحمله من مفاهيم جديدة، فإذا تأملت المحاور الرئيسية في الكتاب وما تفرع عنها من مباحث جزئية، تبيَّن لك أن البديع عند السجلماسي يشمل علوم البلاغة كلها من بيان ومعانٍ ومحسنات لفظية ومعنوية، ولا يقتصر على ما اعتاد البلاغيون المتأخرون معالجته عند حديثهم عن البديع، فالمباحث العشرة الواردة في النص المتقدم والتي أطلق السجلماسي على كلّ واحد منها اسم «الجنس»، تندرج تحت كل منها

طائفة من الموضوعات الجزئية هي الأنواع، وكل نوع ينقسم بدوره إلى أنواع أخرى، فعلى سبيل المثال، الجنس الثاني من أجناس البديع في المنزع هو «التخييل»، وقد قال المؤلف بشأنه: «هذا الجنس من علم البيان يشتمل على أربعة أنواع تشترك فيه ويحمل عليها من طريق ما يحمل المتواطئ على ما تحته وهي: نوع التشبيه ونوع الاستعارة ونوع المماثلة – وقوم يدعونه التمثيل- ونوع المجاز، وهذا الجنس هو موضوع الصناعة الشعرية» (16). وكل نوع من هذه الأنواع الأربعة ينقسم بدوره أقساماً أخرى، فالنوع الأول الوارد في هذا النص يتفرع منه نوعان: «أحدهما التشبيه البسيط، الثاني التشبيه المركب».

والجنس الثالث من أجناس البديع عند السجلماسي هو «الإشارة» ويشتمل على نوعين، الأول هو الاقتضاب، أما الثاني فهو الإبهام، وتحت الأول منها تندرج أربعة أنواع: «الأول التتبع، الثاني الكناية، الثالث التعريض الرابع التلويح» أما ثانيهما وهو «الإبهام» فتحته نوعان: «الأول التنويه والثاني التعمية».

لكن هذه الأنواع الثواني نفسها تتفرع بدورها فروعاً أخرى أحيانا تحمل اسم «النوع» أيضا، فالتعمية (النوع الثاني في القسمة السابقة) تتألف من أربعة أنواع هي: اللحن، الرمز، التورية، والحذف، وهكذا. غير أن هذه التفريعات التي يتفرع إليها الجنس الواحد, وكثرة المصطلحات المستخدمة لا تسبب أي لَبْسٍ للقارئ ولا تسلمه إلى التيه- لا سيما إذا كان على شيء من الإلمام بالفكر الذي استقى منه المؤلف، ذلك لأن السجلماسي كان يُعنى بتحديد مصطلحه «بالتعرض لجانبه اللغوي ثم استعماله الجمهوري قبل الوقوف على مفهومه الاصطلاحي المحدد نظريا عنده أولًا ثم طرح آراء

الآخرين عربًا أو يونانًا ثانيا، مؤكداً أو رافضاً مع التعليل للجهتين قبل أن يفصل الصور التطبيقية على أساس التنظير» (17).

إن هذه الطريقة في التعامل مع المصطلحات جنبت صاحب المنزع كثيراً من الغموض والتخليط الذي لاحظه هو نفسه فيما تقدمه من مؤلفات، فقال في أثناء كلامه عن التخيل: «السبب في ذكر أصحاب علم البيان ومتأدبي العرب هذا الجنس مختلطا هو أنه لم يكون تميزت له الأقاويل الشعرية من الأقاويل الخطابية فلم يتبيَّن لهم ما يخص كل صناعة منهما، بل كانت مختلطة عندهم، والسبب الأول في ذلك كله هو التباس كلياتها بموادها وعسر انتزاعها منها وعسر الفحص فيها، بخلاف ما عليها الأمر في الصناعة النظرية» (18).

على أنه لابد من التنبيه إلى أن السجلماسي بمثل هذا الكلام يتجاهل جهود أمثال ابن سينا والفارابي وابن الرشد وحازم القرطاجني وسواهم الذين لم يقعوا في التخليط الذي أشار إليه، فكلامه يصدق في تقديرنا أكثر ما يصدق على أولئك الذين كانت صيلاتهم بالفكر اليوناني خاصة ضعيفة أو منعدمة.

أما منهج المنزع الذي سنستعين بكلام المحقق لتقديم صورة عنه، فإنه يمكننا أن نلخصه في النقاط التالية:

-1 استهل السجلماسي منزعه بتمهيد عرض فيه لأهمية الصنعة البلاغية والملكة البيانية في حياة الإنسان وفي فهم أسرار الإعجاز القرآني، وفي هذا السياق نذكِّر بأن هذا التحديد لوظيفة البيان ليس جديدًا، فقد كان مألوفا عند البلاغيين القدامى أن يشيروا إلى العلامة بين تذوق النص القرآني وإدراك أسرار إعجازه وبين التمكن من علوم البلاغة، فأبو

الهلال العسكري مثلاً في مقدمة كتابه الصناعتين يقول: «إن أحق العلوم بالتعلم وأولها بالتحفظ بعد المعرفة بالله جلَّ ثناؤه علم البلاغة ومعرفة الفصاحة الذي به يعرف إعجاز كتاب الله تعالى الناطق بالحق... وقد علمنا أن الإنسان إذا أغفل علم البلاغة وأخل بمعرفة الفصاحة لم يقع علمه بإعجاز القرآن من جهة ما خصَّه الله به من حسن التأليف وبراعة التركيب وما شحنه به من الإيجاز البديع والاختصار اللطيف....»(19)، فثمة تقارب كبير بين كلام صاحب الصناعتين وبين قول السجلماسي: «الحمد لله الممتن علينا بشرف النطق المسجل لنا من حسن بيانه بإحراز خصل السبق الناهج بهذه الصنعة البلاغية والملكة البيانية إلى الوقوف على لطائف معاني تنزيله أنهج الطرق الميسر بها على خواص عباده أنموذجًا من معرفة وجه إعجاز نظمه كافة الخلق الفاتق ببديع بديع مباهج مناهج سحرها الألسنة أبدع الفتق»(20) .

غير أن مجاراة الأقدمين في فهم وظيفة البيان وغاياته لا تقدح في الكتاب ولا تنقص من قيمته وأهميته في تاريخ النقد الأدبي عند العرب.

-2 بعد هذه الافتتاحية، قدم لقرائه موضع كتابه الذي حصره في عشرة مباحث وقد عرضنا في موْضِعٍ سابق الفقرة الخاصة بهذا الجانب.

-3 بعد تحديد الموضوع تحوَّل إلى معالجة مباحثه مبحثا مبحثا محترماً الترتيب الذي جاءت عليه حين عرضها عرضا مجملاً، فراح يدرس كل جنس على حدة مستقصيًا تفريعاته بدقة منهجية كبيرة، فكان الجنس الأول الذي بدأ به هو «الإيجاز» وعنه قال «موضوع اسم الإيجاز الجمهوري مقول بمعنى الاختصار مرادف له. صاحب العين: أوجزت في الأمر اختصرت، وأمر وجيز. وهو منقول إلى هذا الجنس من علم البيان

على سبيل نقل الاسم من المعنى الجمهوري إلى المعنى الناشئ في الصناعة الحادث فيها. وسبيل النقل العناية في ذلك بأن يكون المعنى المنقول إليه ملاقيا للمعنى المنقول منه، إمَّا لمتابعة المعنى الصناعي للمعنى الجمهوري مثل الزمام المستعمل في صناعة الكتابة، وزمام البعير، وإما لتعلقه به بوجه آخر من وجوه التعلق، مثل أن يسمى الشئ في الصناعة باسم فاعله عند الجمهور أو غايته أو جزئه أو غرضٍ من أغراضه وجهة الالتقاء المشابهة ... واسم الإيجاز هو اسم لمحمول يشابه به شئ شيئا في جوهر مشترك لهما محمول عليهما من طريقِ ما هو حمل تعريف الماهية والمحمول كذلك هو الجنس، فلذلك هو جنس عالٍ تحته نوعان أحدهما المساواة والثاني المفاضلة...»

وقد حرصت على نقل هذه الفقرة على طولها، لأنها تكشف لنا عن الطريقة المتبعة عند السلجماسي في تحديد مصطلحاته في أثناء حديثه عن المباحث العشرة التي تشكل موضوع الكتاب، فهو يبدأ كما هو بيّن من كلامه على الإيجاز (الجنس الأول) بالوقوف على الأصل اللغوي للمصطلح ثم يثني بالاستعمال الجمهوري الشائع له «حتى لا يكون هناك انفصال بين الوضع والاستعمال عند اللغويين المنظرين وعند سائر الناس الممثلين للجمهور»(21)، وبعد ذلك يأتي إلى المفهوم الاصطلاحي للفظ ويُعنى هنا بتحديد أوجه العلاقة «بين المعنى اللغوي الجمهوري للكلمة وبين المعنى الصناعي النظري في تبلور الكلمة واستعدادها لتقبل وتحمل الدلالات التي حددت من أجل خدمتها». وقد وضع لذلك مقاييس نعتمد في توضيحها على كلام محقق الكتاب وعلى ما ورد في المنزع ذاته.

أ- علاقة المشابهة بين الاسمين: إما في الشكل أو في المضمون الصناعي أو الجمهوري نفسه كـ: «أن يُسمى الشئ باسم فاعله عند الجمهور أو غايته أو جزئه أو غرض من أغراضه»، وذلك عندما تتم العلاقة بين الاسمين جوهرًا وعرضا، لأن المهم هو التأكد من دلالة المفرد في كلا الاستعمالين ورصد عناصروأبعاد هذه الدلالة في التحديد النظري الصناعي.

ب- يتم تجاوز الاستعمال الجمهوري في حالتين:

- إذا نقل المصطلح إلى صناعة أخرى فتبيّن أن صلاحيته فيها لا تكون إلا من حيث الشكل، ففي هذه الحالة يحتفظ بشكل اللفظ ويُحمّل دلالة جديدة مناسبة للصناعة التي نقل إليها.

- ويحصل تجاوز الدلالة الجمهورية للمصطلح أيضا إذا حدث فإن كانت علاقة المشابهة بين الاستعمالين لا تؤدي المدلول الصناعي كأن يكون «المعنى الجمهوري أعم وصفاً والصناعي أخص».

جـ- أما إذا تحققت العلاقة بين الاسمين مع كثرة المترادفات أو وقع التداخل بين مصطلحات متقاربة في المعنى الجمهوري بينما اختلفت مدلولاتها في الاستعمال الاصطلاحي المطلوب. ففي مثل هذه الحال يجب الالتزام بما يقتضيه الوضع الصناعي العلمي.

وإيثارًا للاختصار، فإننا لا نعود في هذا الموطِن الحديث عن المنهج الذي سارعليه الكتاب في تفريع المباحث الجزئية الواقعة تحت المبحث الرئيسي الواحد (الجنس) لاحق عن سابق، اجتزاء بما قدمناه حول هذه المسألة في غيرهذا المكان. ويجمل بنا أن نمرَّ بعدئذٍ إلى القضايا النقدية والبلاغية التي تطرق إليها المنزع، ومن أبرزها في تقديرنا قضية اللفظ والمعنى التي أسالت كثيرًا من الحبرفي النقد العربي القديم . وما نستخلصه من متابعة

هذه القضية في مختلف سياقات التي قادت المؤلف إليها هو أن اللفظ ينبغي أن يكون دومًا مساوقا للمعنى «حتى لا توجد بينهما منافرة ولا يتبين في أحدهما إعراض عن الآخر بوجه» (22) ، بمعنى أنه على مؤلف الكلام أن يتحاشى في تراكيبه الاختلال بين اللفظ أو القول وما يحمله من معنى، لما يترتب عن ذلك من نفور السامع واستقباحه هذا الصنف من الكلام. ويشترط فيها بالإضافة إلى ذلك ألا يشوب اللفظ زيادة من حشو فارغة من الدلالة فيبدو القول واسعاً وفضفاضاً بالنسبة إلى ما يحمله من معنى، بسبب ما به من استطرادٍ لا يؤدي أية وظيفة في التركيب، أما زيادة المعنى على اللفظ فغير منكرة ولا مستكرهة، بل تدخل في الإيجاز، وهو أنواع وله شروط، وقد عالجه السجلماسي معالجة دقيقة ومستوعبة عضدها بنماذج توضيحية من القرآن الكريم ومن الشعر والنثر، ففي»الاكتفاء» وهو من الأنواع المتفرعة عن الجنس الأول من أجناس البديع يقول: فدلالة هذا النوع المدعو اكتفاء: «هي مركبة من دلالتي إضافة وسياق، أما الإضافة فالدلالة المقتضية بالجملة أن هاهنا مضافا قد أنجز في الذهن مع المضاف الملفوظ به وهما المرتبطان في القول المنطوق عليهما حد المضافين من جهة النحو الذي أخذا مرتبطين منه ودلالة خرق الشرطية المقتضي الربط والاتصال أو غير ذلك من القرائن اللفظية والأدلة المقابلة. وأما السياق فالدلالة القاطعة على المحذوف الناصة عليه المبرزة لتقديره الشخصي أو لتقديره الواحد بالنوع المتنزل منزلة الشيء من القول إلى الفعل، ومن صور هذا النوع قوله عزَّ وجلَّ: «ولو أن قرآنا سيرت به الجبال أو قطعت به الأرض أو كلما به الموتى» الرعد (31) ، كأنه قال: «لكان هذا القرآن» وقوله عزَّ وجلَّ:» كلا لو تعلمونا علم اليقين لترونَّ الجحيم»

التكاثر (6-5)، كأنه قال: «لأقلعتم عن باطنكم» أو«لتحققتم مصداق ما تحذرونه» وما هو نحو ذلك مما تقطع الدلالة عليه» (23) .

إن مثل هذا الصنف من الإيجاز الذي يفضل فيه المعنى على اللفظ مقبول ويدخل في نمط البلاغة العالية، لكن مع ذلك نحس في المنزع إثارًا للإتحاد العضوي بين اللفظ والمعنى، فقد قال المؤلف في المساواة وهي النوع الأول المتفرع عن الإيجاز الذي يمثل المبحث الأول في الكتاب: «وهذا النوع هو من الدلالة في المرتبة العالية والطبقة الرفيعة، فإن الألفاظ بما هي ذوات معانٍ والمعاني بما هي ذوات ألفاظ، ينبغي لكل منهما أن يكون طبقا للآخر وإن أمكن إمساك اللفظ شبه المعنى فهو أتم وأفضل» (24) .

وقد عاد في السياق نفسه إلى التنويه بهذا النوع من العلاقة بين اللفظ والمعنى، وذلك في معرض ثنائه على نماذج من القرآن ومن الشعر تحققت فيها المساواة، إذ قال: «فهذه أقاويل ليس يفضل معناها على لفظها ولا لفظها على معناها شيئا والصور الخاصة الواقعة تحت الأقاويل العامة والقواعد الكلية ليست تنحصر فليكتف بهذا المثل من هذا النوع» (25) .

ومن المسائل النقدية المهمة في المنزع أيضا « الخيال» من حيث هو أداة فنية فعالة في العمل الأدبي، فصاحب المنزع يعد التخييل جوهر الشعر، لذلك يقول في هذا الموضوع مستفيدًا من التراث النقدي الفلسفي الذي كان بحوزته: « والتخييل هو المحاكاة والتمثيل وهو عمود الشعر، إذا كان به جوهر القول الشعري وطبيعته ووجوده بالفعل» (26)، لذلك نلمس اهتمامًا لافتا للنظر عند السجلماسي بقيمة خيال المتلقي في سياقات الحذف في تذوق الكلام وإدراك فنية هذا اللون من الأساليب، يقول في تعليقه على حذف الجواب في مثل قوله عزَّ وجلَّ: «وسيق الذين اتقوا ربهم

إلى الجنة زمرًا حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها» (الزمر:73). « فالجواب أيضا محذوف، وإنما يحذف الجواب في مثل هذه الأدوات المقتضية الجواب لقصد المبالغة، لأن السامع يترك مع أقصى تخيله بتقديره أشياء لا يحيط بها الوصف، وذلك حيث يسوق السياق إلى واحد يقع على أنحاء كثيرة ووجوه متمددة وآخذه بالنوع ولأخذ بعضها يدل على بعض في زمن كأنها تقع فيه دفعة يحار الوهم ويعظم التخيل لها بذلك، ولو صَرَّح بالجواب لوقف الذهن عند المصرح به المعين، فلا يكون له ذلك الوقع» (27).

فمع أن الاهتمام بالخيال ليس جديدا في النقد العربي، إذ أولاه الفلاسفة وبعض المتكلمين والنقاد الفلاسفة عناية كبيرة في الصناعة الشعرية، وفي الكلام الأدبي بوجه عام، ويكفي في هذا المجال أن نشير إلى جهود الفارابي وابن سينا وابن الرشد في نقدهم الفلسفي، وعبد القاهر الجرجاني في بعض المواطن من أسرار البلاغة والزمخشري في الكشاف وحازم القرطاجني في المنهاج، فإن ذلك كله لا ينقص من قيمة ما نجده في المنزع من تقدير لدور الخيال في العمل الأدبي وهو ما يكشف من ناحية أخرى عن موقف المؤلف من الأساليب التقريرية التي تطغى على الأعمال الأدبية حين يضأل الخيال فيها.

إن اهتمام صاحب المنزع بخيال دو علاقة حميمة بفهمه كيفيات تحريك النفس لتتجاوب مع الأثر الفني الموجه إليها، لذلك رَكَّزَ في تعريفه « القول المخيل» على عمق الأثر الذي يتركه في نفس المتقبِّل، فقد قال: إنّ «القول المخيَّل» هو القول المركب من نسبة أو نسب الشيء إلى الشيء دون

اغتراقها تركيبًا تدعن له النفس فتنبسط عن أمور ونتقبض عن أمور من غير روية وفكر» (28) .

فانفعال النفس ووقوعها تحت سيطرة العمل الفني مرهونة بنجاح عملية التخييل فيه، وهنا ينبه إلى الفرق الكائن بين كون القول مصدقا أو غير مصدقٍ وبين التخييل فيؤكد أن ما له علاقة بالعملية الشعرية هو التخييل، وليس الصدق أو الكذب من حيث إن التخييل هو الأداة المحركة للنفس، فـ «... القضية الشعرية إنما تؤخذ من حيث هي مخيلة فقط دون نظر إلى غير ذلك من الصدق وعدمه فإنه يصدق بقول من الأقوال ولا ينفعل به، فإن قيل مرة أخرى وعلى هيئة أخرى، فكثيرًا ما يؤثر الانفعال ولا يحدث تصديقا وربما كان المتيقن كذبه مخيلا لما قلناه» (29) .

هكذا يكون السجلماسي قد حسم قضية الصدق والكذب في الشعر – صنيع سلفه حازم القرطاجني –بجعله جوهر الشعر هو المحاكاة والتخييل، على اعتبار أن ما يحرك النفس هو الفن وليس الصدق أو الكذب، فجودة الشعر ورداءته تكونان بمقدار نجاح الشاعر أو إخفاقه في إحداث التخييل في ذوات المتلقين، أي بمدى نجاحه أو عدمه في الابتعاد عن التقريرية وتحقيق المحكاة والتخييل في أقاويله، لا بمدى صدق هذه الأقاويل أو كذبها، لذلك يقرر السجلماسي دون تَردُّدٍ أن « الأقاويل المخترعة المتيقن كذبها أعظم تخييلا وأكثر استفزازاً للنفس (30) ، وتأسيسًا على ذلك تعلل تفضيله أسلوب الكناية على التصريح، بما يصحب دخوله في الكلام من إيحاء وتخييل يجلب للنفس لذة ومتعة، قال في كلامه على المماثلة: « والمماثلة هي من النوع الثالث من جنس التخييل وتحقيقها التخييل والتمثيل للشيء بشيء له إليه نسبة وفيه منه إشارة وشبهة، وذلك أن

يقصد الدلالة على معنى فيضع ألفاظا تدل على معنى آخر ذلك المعنى بألفاظه مثال للمعنى الذي قصد الدلالة عليه، فمن قبيل ذلك كان له في النفس حلاوة ومزيد إلذاذ؛ لأنه داخل بوجه في نوع الكناية من جنس الإشارة، والكناية أبدًا أحلى موقعًا من التصريح ويشبه أن يكون السبب في ذلك هو أن التصريح إنما هو الدلالة على الشيء باسمه الموضوع له بالتواطؤ كما قد تقرر في دلالة اللفظ والدلالة على الشيء بالكناية وطريق المثل إنما هو بطريق الشبه» (31) .

في هذا الكلام خير بيان على تفطن السجلماسي للعلاقة بين الاستجابة الجمالية التي يحدثها الأثر الأدبي وبين طبيعة بناءه، وقد كان فهمه هذه العلاقة فهمًا نفسيًا وليس فهمًا منطقيا خالصًا، فهو إذ يؤكد على بناء الأقاويل الشعرية بناء تخييليًا، فلأن النفس تلتذ بهذا الصنف من الأقاويل وتتجاوب معه تجاوبًا كبيرًا، لكنه مع ذلك لا يُلغي العنصر العقلي من الخلق الأدبي، لأن الفكر- كما يرى السجلماسي- هو الذي يرعى النسب بين أجزاء النظم عند ارتباط بعضها ببعض، لأن هذا الارتباط لا يتم كيفما اتفق، إنما هناك معايير لابد من احترامها في عملية النظم، وللعقل دخل في حفظها، يوضح لنا ذلك أنه في كلامه على الأدوات التي بها يتحقق التخييل كالاستعارة مثلاً، يُعْنَى بتبيين المقاييس التي يجلب الزيغ عنها الخلل والفساد إلى الأقاويل المخيلة، فقد قال في الاستعارة:» وحاصلها المبالغة في التخييل والتشبيه مع الإيجاز غير المخل بالمعنى والتوسعة على المتكلم في العبارة والشريطة فيها، وملاك الأمر قرب الشبه بين المستعار والمستعار له وتحقيق النسبة أو النسب على ما قد قيل مرارًا شتى وامتزج اللفظ بالمعنى حتى لا توجد بينهما المنافرة «(32).

ويتضح دور العقل في العملية الإبداعية – كما تصوره صاحب المنزع- وضوحًا أكثر في حديثه عن الرصف – الذي يعني النظم عند عبد القاهر الجرجاني- ففي رصده قوانينه تتجلى في وضوح نزعته العقلية، يقول مثلاً « وطريق التركيب هو أن يبدأ في الشيء المنظور فيه أولاً فيفحص عن بسط ما عنده ما منه تركب ثم ثانيا عما تركب منه وهلم جرا، إلى أن يكمل الشيء المنظور فيه ويحصل موجودًا على ترتيب ونظام» (33).

لكن ما لابد من الاعتراف به هو أن العقل من حيث هو أداة تتقوم به الأشياء – كما يرى السجلماسي- لم يجن على الطبيعة النفسية للخلق الأدبي، سواء من حيث مصدره (الذات المبدعة) أم من حيث امتداداته بعد إبداعه (ذوات المتلقين)، فذات المُتَقَبِّل إذا وفق المبدع فيما يخيله لها، فإنه تستجيب لها استجابة تلقائية فتنبسط عن أمور وتنقبض عن أخرى من غير روية أو فكرٍ، لذلك يمكن القول، إن وظيفة العنصر العقلي كما تستشف من المنزع هي أن يقوم بدور المقوِّم «للصناعة في تثبيت حدوث العمل الفني من أجل تَتَبُّعِ الوقع في نفس القارئ المتلقي» (34) .

والقضية الأخيرة التي تختم بها كلامنا علة المنزع هي علاقة الشعر بالخطابة من حيث عناصرهما التكوينية. بهذا الصدد، يلفت المؤلف النظر إلى الخلط الذي كان واقِعًا بينهما في النقد العربي(35)، قال في حديثه عن الجنس الثاني من أساليب البديع وهو» التخييل»: السبب في ذكر أصحاب علم البيان ومتأدبي العرب هذا الجنس مختلطًا هو أنهم لم يكونوا تميزت لهم الأقاويل الشعرية من الأقاويل الخطبية، فلم يتبيَّن لهم ما يخص صناعة صناعة منهما، بل كانت مختلطة عندهم، والسبب الأول

في ذلك كله هو التباس كلياتها بموادها وعسر انتزاعها منها وغور الفحص فيها، بخلاف ما عليه الأمر في الصناعة النظرية» (36).

إن ما يُفْصِحُ عنه هذا الكلام لأول وهلة هو أن عنصر التخييل كما يتصور السجلماسي خاص بالصناعة الشعرية دون الخطابة، بحكم أنه استهل الحديث عن التخييل بتوكيد صلته الجوهرية بالشعر فقال: « وهذا الجنس- أي التخييل- هو موضوع الصناعة الشعرية، وموضوع الصناعة في الجملة هو الشيء الذي فيه ينظر وعن أغراضه الذاتية يبحث، إذ كان الشعر هو الكلام المخيل المؤلف من أقوال موزونة متساوية وعند العرب مقفاة « (37) . وبعد أن أبان عن مكان التخييل في الشعر، أشار إلى الخلط الذي كان واقعًا عند العرب بين هذين الجنسين الأدبيين. غير أننا إذا تحوَّلنا إلى مواضع أخرى في الكتاب، وجدناه يقر التخييل في الخطابة ويعده من عناصرها البنائية. فبعد أن شرح في سياق تعريفه الشعر المُرَادَ بالأقاويل الموزونة المتساوية والمقفاة، قال: « وكل معنى من هذه المعاني فله صناعة تنظر فيه إما بالتجزئة وإمَّا بالكلية، ولأن التخييل هو جوهريته والمشترك للجميع، ينبغي أن يكون موضوعها ومحل نظرها، ولما كان ذلك كذلك وجب في علم البيان من قبل عموم نظره في الخطابة والشعر إذ كان نظره في العبارة البلاغية إعطاء القوانين العامة للخطابة والشعر من حيث العبارة البلاغية فقط، ألاَّ يلتفت فيه إلى ما يخص صناعة صناعة منهما، إلا بعد القول فيما يعم منها أكثر من صنف واحد. إذ كان ذلك هو التعليم المنظم» (38) .

إن الصلة التي يقرها السجلماسي بين علم البيان والخطابة في هذا النص تعني فيما تعنيه أنه لا ينفي التخييل عن الخطابة، على أساس أن

الأنواع البلاغية التي تنخرط تحت علم البيان وهي» التشبيه و الاستعارة والمماثلة (أو التمثيل) والمجاز هي التي يعتمد عليها في إحداث التخييل والمحاكاة في الكلام الأدبي، سوى أننا إذا عاينا السياقات التي تحدث فيها عن علاقة التخييل الشعر والخطابة تَكَشَّفَ لنا أنه يَعُدُّ التخييل أكثر اتصالاً بالشعر منه بالخطابة، ففي الوقت الذي رأيناه يجعل التخييل هو موضوع الصناعة الشعرية وجوهرها وعمودها، فإننا لا نعثر عنده على تعابير تعقد الصلة بينه وبين الأقاويل الخطابية بهذه الدرجة من الوضوح، فكأني به يريد أن يقول: إن استخدام المحاكاة أو التخييل في الخطابة يكون بدرجة أقل مما هو عليه في الشعر.

إذ كان قد تبيَّن لنا مما عرضناه فيما سبق أن المؤلف لا يأبه بصدق الأقاويل الشعرية أو كذبها، وأنه يعتقد أن القول المخترع المتيقن كذبه أقدر على استفزاز النفس واستثارتها، فإنه يذهب إلى الرأي نفسه أيضا في الأقاويل الخطبية، يقول» كما أن القضية الشعرية تؤخذ من حيث هي مخيلة فقط دون النظر إلى صدقها أو عدم صدقها، فإن القضية الجدلية أو الخطبية تؤخذ من حيث الشهرة والإقناع فقط دون نظرٍ إلى غير ذلك من صدق وعدمه(39). هذا الكلام نفسه سيكشف لنا عن تميز الخطابة بميلها الزائد إلى الشهرة والإقناع وتميز الشعر بميل زائد إلى التخييل.

أما العناصر الأخرى التي تدخل في بنية الشعر ويتميز بها عن الخطابة وغيرها من فنون القول النثرية فهي الوزن والقافية. وقد ذكر هذه العناصر وشرحها في تعريف الشعر فقال:» الشعر هو الكلام المخيل المؤلف من أقوال موزونة متساوية وعند العرب مقفاة، فمعنى كونها موزنة أن يكون لها عدد إيقاعي ومعنى كونها متساوية أن يكون كل قول منها مؤلف من

أقوال إيقاعية، فإن عدد زمانه مساوٍ لعدد زمن الآخر، ومعنى كونها مقفاة هو أن تكون الحروف التي يختم بها كل قول منها واحدة» (40).

فإذا كان السجلماسي يرى مثل غيره من النقاد أن الوزن و القافية من عناصر الشعر البنائية، فإنه لا يفصل هاذين العنصرين عن التخييل الذي بعده – كما ذكرنا- عمود الشعر وجوهره، بمعنى أنه لا يكفي عنده أن يكون الكلام موزونا مقفى ليصبح شعرًا، إنما يجب أن يشتمل فوق ذلك على المحاكاة أو التخييل الذي يذهب إلى أنه مشترك لجميع عناصر الشعراء. وتأسيسًا على هذا الرأي ينتقد أولئك الذين يرون أن قوام الشعر هو الوزن والقافية ليس إلاَّ، فيقول: « إنما يعنون بالقول الشعر هنا القول المقفى فقط، ولالتزامهم ذلك أيضا في الشعر، وكان الوزن هو الفصل المُقَّوم عندهم للشعر والمُفْهِم جوهره، لأنهم لم يشعروا بعد بالمعنى الآخر وهو التخييل والمحاكاة وأنه عمود الشعر وجوهره، تَبِعَ التقفية في هذا الغرض الوزن» (41).

إن هذا الفهم لبنية الشعر الذي أفاد فيه صاحب المنزع كثيرًا من التراث النقدي الفلسفي لاسيما ما كتبه حازم في منهاجه، مكنه من تجاوز التصور الذي كان غالبا في الأوساط النقدية التقليدية التي كرَّست مفهومًا شكليًا للشعر حين ربطت شعرية الشعر بالوزن والقافية ليس غير، وأهملت عنصرًا جوهريًا فيه وهو التخييل الذي اجتهد السجلماسي، مترسمًا خطى أسلافه من النقاد الفلاسفة، ليعيد إليه مكانته في الصناعة الشعرية .

يجمل بنا ونحن نختم هذه السطور التي لا تزعم أنها أحاطت بكل القضايا التي عالجها السجلماسي في منزعه، ولا ندَّعِي أننا وفينا ما توقفنا عنده منها حقه في الدرس والتحليل، لما يتطلبه ذلك من رسوخ قدم في

الفكر الذي نهل منه صاحب المنزع وهو ما نعتقد أننا مازلنا بعيدين عن بلوغه بعد شديدًا، أقول يجمل بنا أن نثني على الجهد الطيب الذي بَذَله ناقدنا لبعث الحياة في التراث العربي النقدي والبلاغي. وليس من قبيل المبالغة والتزيد أن نعدّ عمله هذا لبنة أخرى تضاف إلى ما بدله سلفه حازم القرطاجني لنفض الغبار عن الدرس النقدي العربي حتى يُسهم بجدية في خدمة الحركة الأدبية وينتشلها من الهوة التي تردت فيها بسبب الركود الذي أصاب النقد نفسه. لكن ما يؤسف له أن جهود هذه الفئة المستنيرة من الناقدين لم تجد التربة الخصبة التي تجعل عطائها وافرًا، فظلت الأفكار الجديدة التي توخُّوا أن يثروا بها النقد العربي حبيسة مصنفاتهم، فهل ستجد منا اليوم الالتفاتة التي تستحقها فنجعل منها منطلقا لعصرنة فكرنا النقدي وتجديد حركتنا الأدبية تجديدًا أصيلاً يحتفظ لها بملامحها الذاتية المتميزة في تواصلها مع الآداب الأخرى؟

هوامش البحث:

-1 المسند الصحيح لابن مرزوق . تح د/م ماريا خيوس بيغير، الجزائر ، ش ، و ، ن 1981 ص.260

-2 نفسه ص. 406-407

-3 المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع للسجلماسي ، مقدمة المحقق ص.48

-4 نفسه ص.48

-5 المنزع البديع ص.51

-6 المنزع البديع ص.51

-7 المنزع البديع ص.56

-8 المنزع البديع ص.52

-9 المنزع البديع ص.338-339

-10 المنزع البديع ص.398-399

-11 نفسه ص.426-427

-12 علم البديع ، للدكتور عبد العزيز عتيق ، دار النهضة العربية ، بيروت 1974 ص.381

-13 علم البديع ، د/ عبد العزيز عتيق ص.40

-14 المنزع البديع ص.101-102

-15 المنزع البديع ص.180

-16 المنزع البديع ص.218

-17 المنزع البديع ص.105

-18 المنزع البديع ص.219

-19 كتاب الصناعتين لأبي الهلال العسكري تح د/مفيد قميحة ط.الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت 1981 ، ص.9

-20 المنزع البديع ص.179

-21 المنزع البديع ص.182-181

-22 نفسه ص.111

-23 نفسه ص.236

-24 المنزع البديع ص.190-189

-25 المنزع البديع ص.183

-26 نفسه ص.185

-27 المنزع البديع ص.407 وراجع ص.218

-28 نفسه ص.190

-29 المنزع البديع ص.919

-30 المنزع البديع ص.220

-31 المنزع البديع ص.252

-32 المنزع البديع ص.244

-33 نفسه ص.236-235

-34 نفسه ص.342

-35 المنزع البديع ص.120

-36 إن كلام السجلماسي في هذا الموضوع لا ينطبق على التراث النقدي الفلسفي عند العرب، لأن الفروق واضحة بين بنية الشعروبنية الخطابة عند أمثال الفارابي، وابن سينا وابن رشد وحازم القرطاجني.

-37 المنزع البديع ص.219

-38 المنزع البديع ص.218

-39 المنزع البديع ص.219-218

-40 المنزع البديع ص.220

-41 المنزع البديع ص.218

-42 المنزع البديع ص.407